

*** حكم قراءة المأموم خلف إمامه.**

أجمع أهل العلم: على أن للمأموم أن يقرأ ما تيسر من القرآن حال سرِّ إمامه بحيث لا يختلط مع إمامه إذا كان الإمام يقرأ في صلاة سرية.

الدليل 1: قوله ﷺ في حديث رفاعة بن رافع: ﴿فَإِنْ كَانَ مَعَكَ قُرْآنٌ فَاقْرَأْ﴾ والحديث رواه الإمام أحمد وابن خزيمة، وسنده صحيح.

الدليل 2: قوله ﷺ كما في صحيح مسلم من حديث عمران بن حصين أنه صلى بأصحابه الظهر، فلما سلم قال: ﴿أَيُّكُمْ الَّذِي قَرَأَ خَلْفِي بـ"سبح اسم ربك الأعلى" فأرم القوم، فقال: أَيُّكُمْ الَّذِي قَرَأَ بِهَا، فقال رجل: أنا يا رسول الله، فقال: قد علمت أن بعضكم خالجيها﴾ وهذا يدل على أن المأموم

يقرأ خلف إمامه، وهذا يدل على المشروعية مطلقاً من حيث أصل القراءة.

*** حكم قراءة المأموم خلف إمامه في الفاتحة.**

اختلف أهل العلم في ذلك، هل يجب عليه أن يقرأ أم لا؟

❖ القول الأول:

مذهب جمهور أهل العلم من الحنفية والمالكية والحنابلة: إلى أن المأموم لا يجب عليه القراءة خلف الإمام، سواء كان ذلك في السرية أو الجهرية.

❖ القول الثاني:

رواية عند الإمام أحمد اختارها ابن تيمية: أن قراءة المأموم في السرية للفاتحة واجبة، وأما في الجهرية فلا تجب، ولا يشرع أن يقرأها في الجهرية إذا كان الإمام يقرأ إلا إذا كان لا يسمع قراءة الإمام، أو كان بعيداً عن الإمام، أو أن الإمام يسكت سكوتاً تجعل المأموم يقرأ، فحينئذ يأمره أن يقرأ، وأما إذا كان الإمام يقرأ فلا يشرع للمأموم أن يقرأ

❖ القول الثالث:

مذهب الشافعي ومذهب ابن حزم ورواية عند الإمام أحمد وهو مذهب البخاري ومذهب ابن خزيمة: أن قراءة الفاتحة في حق المأموم سواء أكانت الصلاة سرية أم جهرية، أن ذلك واجب، لا نقول ركن؛ ولكننا نقول واجب.

❖ أدلة القول الأول:

استدلوا بأن قراءة المأموم لا تجب بأدلة، الظاهر من أن هذه الأدلة أنها ليست ظاهرة في قراءة الفاتحة، وإنما هي عامة في الفاتحة وغيرها.

الدليل 1: حديث أبي هريرة الذي رواه مسلم والإمام أحمد وغيرهم من حديث أبي هريرة: ﴿إِنَّمَا جُعِلَ الْإِمَامُ لِيُؤْتَمَّ بِهِ، فَإِذَا كَبَّرَ فَكَبِّرُوا، وَإِذَا رَكَعَ فَارْكَعُوا، وَإِذَا قَرَأَ فَأَنْصِتُوا﴾ وهذه الزيادة تكلم فيها الحفاظ.

الذي يظهر - والله أعلم - أن زيادة ﴿وَإِذَا قَرَأَ فَأَنْصِتُوا﴾ الصواب أنها مدرجة من بعض الرواة، ولم يقلها ﷺ كما أشار إلى ذلك غير واحد من أئمة الجرح والتعديل، كالدارقطني وغيره. وعلى هذا فالحديث ليس فيه ما يدل على الوجوب.

الدليل 2: استدلوا بها رواه الإمام أحمد والترمذي، وقال: حديث حسن صحيح، من حديث أبي هريرة - رضي الله عنه - أن النبي ﷺ: ﴿صَلَّى بِأَصْحَابِهِ الْفَجْرَ، صَلَّى بِأَصْحَابِهِ فَكَأَنَّهُ ثَقُلَ عَلَيْهِ الْقِرَاءَةُ، فَقَالَ: لَعَلَّكُمْ قَرَأْتُمْ خَلْفِي، قَالُوا: نَعَمْ. قَالَ: إِنِّي أَقُولُ، مَا لِي أَنْزَعَ الْقُرْآنَ، قَالَ: فَانْتَهَى النَّاسُ عَنِ الْقِرَاءَةِ فِيمَا يَجْهَرُ الْإِمَامُ﴾ وعلى هذا استدلوا بهذه الزيادة، ولكن هذه الزيادة ليست بمرفوعة، ولم يقلها أبو هريرة - رضي الله عنه -.

الصواب كما أشار إلى ذلك الدارقطني والبخاري وغير واحد من أهل العلم على أن هذه الزيادة ﴿فَانْتَهَى النَّاسُ عَنِ الْقِرَاءَةِ خَلْفَ الْإِمَامِ فِيمَا يَجْهَرُ بِهِ﴾ إنما هي من قول الإمام الزهري، والإمام الزهري ليس حجة على غيره من الأئمة، ومن المعلوم أن الزهري يرسل في بعض أحاديثه، وعلى هذا فالحديث ليس فيه ما يدل على ترك الوجوب.

الدليل 3: ما جاء عند الدارقطني وغيره من حديث جابر، ومن حديث عبد الله بن شداد وغيره، أن النبي ﷺ قال: ﴿مَنْ كَانَ لَهُ إِمَامٌ فَقَرَأَ الْإِمَامُ لَهُ

قراءة وهذا الحديث لو صح لكان حجة لأصحاب القول الأول، فإن النبي ﷺ جعل الإمام يتحمل المأموم حتى في القراءة، وعلى هذا فالمأموم لا يقرأ الفاتحة؛ لأن الإمام تكون قراءته قراءة للمأموم، ولكن هذا الحديث لا يفرح به، فإنه قد ضعفه كثير من أهل العلم، فضعفه أبو موسى الرازي، وابن حزم وابن الجوزي، والإمام الذهبي؛ وعلى هذا فالحديث ضعيف.

الصواب في هذا الحديث أنه مرسل، ولم يروه أحد من الصحابة، وعلى هذا فالمرسل ليس بحجة يُعارض به الأحاديث الصحيحة التي استدل بها أصحاب القول الثالث القائلون بوجوب قراءة المأموم للفاتحة.

❖ أدلة القول الثاني:

أدلتهم بوجوب القراءة أدلة خاصة، والقاعدة في هذا: أن الأدلة العامة إذا تعارضت مع أدلة خاصة نجتمع بعضها بعضاً.

قالوا: إن المقصود من قراءة الإمام هو أن يستمع المأموم قراءة إمامه، فإذا كان المأموم يقرأ والإمام يقرأ، فإنه ليس ثمة فائدة من ذلك. والأصل في قراءة الإمام ليس المقصود بها التعبد حينئذ يُجهر، إنما لأجل أن يستمع المأمومون، وإلا لما كان لجهر الإمام فائدة، وهذا القول فيه قوة كما ترى

قالوا: أما في السرية: فلما لم يقرأ الإمام ويجهر بذلك فإنه ليس في الصلاة سكوت مطلق، وعلى هذا: فالمأموم مخاطب بأن يقرأ.

الجواب على هذا أن يقال: ما الذي جعلكم توجبون قراءة المأموم في السرية؟

قالوا: لقوله ﷺ ﴿لا صلاة لمن لم يقرأ بفاتحة الكتاب﴾ وهذا حديث في الصحيحين من حديث أبي هريرة.

الجواب على هذا نقول لهم: أنتم أدخلتم قراءة المأموم في السرية في عموم هذا الحديث، فيلزمكم أن توجدوا دليلاً صريحاً يخص هذا، وليس ثمة دليل صريح يأمر الصحابة ألا يقرأوا الفاتحة، وإنما الأدلة العامة هو أن الصحابة لا ينبغي لهم أن يقرأوا مطلقاً، فيكون هذا عام مخصوص، وليس خاصاً، فيكون عاماً، فالصحابة نهوا أن يقرأوا خلف الإمام؛ لقوله ﷺ ﴿ما لي أنزع القرآن﴾

قلنا: إن كلمة ﴿ما لي أنزع القرآن﴾ يشمل قراءة المأموم للفاتحة، ويشمل قراءة المأموم لغير الفاتحة.

لكن أدلة القول الثالث القائلين بوجوب قراءة المأموم هي أدلة أخص من أدلة المنع من القراءة، فدل ذلك على أنكم كونكم أدخلتم أن المأموم يقرأ الفاتحة في السرية لعموم قوله: ﴿لا صلاة لمن لم يقرأ بفاتحة الكتاب﴾ فدل ذلك على أن المأموم مخاطب كما أن الإمام مخاطب.

وعلى هذا؛ فأدلة المنع إنما هي في غير الفاتحة، هذا إذا لم يكن هناك دليل صريح في أن المأموم يقرأ الفاتحة، فكيف وقد وُجد الدليل؟!

❖ أدلة القول الثالث:

قالوا: دليل الوجوب هو: ما رواه الإمام أحمد، والبخاري في جزء القراءة خلف الإمام، والدارقطني، وغيرهم، وابن خزيمة، وغيرهم قالوا بما رواه محمد بن إسحاق، قال: حدثنا مكحول عن محمود بن لبيد عن عبادة بن الصامت أنه قال: ﴿صلى بنا رسول الله ﷺ صلاة الفجر فنقلت عليه القراءة، فلما سلم قال: لعلكم تقرأون خلف إمامكم، قلنا: نعم. قال: فلا تفعلوا إلا بأمر الكتاب، فإنه لا صلاة لمن لم يقرأ بفاتحة الكتاب﴾ وهذا الحديث تكلم فيه أهل العلم. فنقل ابن تيمية أن أحمد يضعفه، وصححه بعض الأئمة الكبار، فصححه البخاري وصححه البيهقي وصححه الدارقطني وصححه الخطابي وأشار إليه ابن رجب، فدل ذلك على أن الأقرب -والله أعلم- أن الحديث حسن.

ما يدل على ذلك: أن محمد بن إسحاق لم يتفرد بهذا الحديث، فقد تابعه زيد بن واقد عن مكحول عن محمود بن لبيد عن عبادة بن الصامت، وهذا الحديث خاص في أن المأموم يجب عليه أن يقرأ الفاتحة، وعلى هذا تجتمع الأحاديث.

أما القول: ما فائدة أن يقرأ المأموم والإمام يقرأ؟

الجواب: لأن الفاتحة ركن من أركان الصلاة، فالانشغال فيها، لا مانع من أن يسمع المأموم بعد انتهائه.

✽ هل قراءة المأموم للفاتحة ركن؟

نقول: ظاهر الحديث أن قراءة المأموم ركن، وهذا قول قال به بعض أهل العلم،

الصواب: أنها ليست بركن.

مما يدل على أنها ليست بركن ولكنها واجبة: هو ما رواه البخاري من حديث الحسن عن أبي بكرة **﴿أن النبي ﷺ قال له بعدما ركع دون الصف، ثم دخل في الصف، فقال له: زادك الله حرصاً ولا تعد﴾**.

وجه الدلالة: أن النبي ﷺ أقر أبا بكرة في ركوعه هذا ولم يقرأ الفاتحة.

وقد نقل الإمام أحمد وابن رجب وأبو عمر ابن عبد البر **الإجماع** على أن المأموم إن أدرك إمامه وهو راكع فركع معه ولو لم يقرأ الفاتحة أو أي شيء بعد ذلك، فإن صلاته صحيحة. وخالف في ذلك الإمام البخاري، وخالف في ذلك ابن حزم:

يقول أبو عمر ابن عبد البر: والإجماع محجوجون قبل ذلك. وكذلك الإمام ابن رجب، وقد بالغ الإمام ابن رجب في رده على القائلين بأن الصلاة لا تجزئ بدعوى أنه لم يقرأ الفاتحة.

الصواب: أن هذا الحديث يدل دلالة صريحة على أن الفاتحة ليست بركن، وأن غاية ما يقال فيها أنها واجبة، والواجب يسقط مع العجز وعدم الإمكان.

خلاصة:

المأموم واجب عليه أن يقرأ الفاتحة، سواء كان ذلك في السرية أو كان ذلك في الجهرية، وتسقط الفاتحة في حقه إذا عجز عنها، أو لم يدرك قراءتها. إذا عجز بحيث لا يستطيع أن يقرأ إلا بأن يرفع صوته، بحيث يؤدي المصلين، فنقول له: **﴿مالي أنزع القرآن﴾** لا ترفع صوتك **﴿قد علمت أن بعضكم خالجنها﴾** كما قال ﷺ ولا ينبغي للإنسان أن يؤدي الذين معه في القراءة، فإن النبي ﷺ قال كما روى الإمام أحمد وابن ماجه، حينما خرج على أصحابه فقال: **﴿أيها الناس كلكم يناجي ربه، فلا يؤدي بعضكم على بعض في القراءة﴾**، فإذا كان المأموم سوف يرفع صوته بالفاتحة ليؤدي من بجانبه، فنقول: لا تقرأ لأنك سوف تؤدي

وعلى هذا فتكون القراءة تسقط مع العجز. أو عدم الإمكان والإدراك، مثل: أن يأتي والإمام راكع، أو قريباً من الركوع، فإنه والحالة هذه - والله أعلم - تسقط في حقه، وبهذا تجتمع الأحاديث.

*** هذا القول اختلف الصحابة فيه:**

من الصحابة من يقول بقراءة الفاتحة.

نقل عن عمر بسند صحيح - كما رواه عبد الرزاق - أنه أمر المأموم أن يقرأ، وهو قول زيد بن ثابت.

من الصحابة من قال بعدم القراءة.

هو قول زيد بن ثابت أيضاً وقد صح عنه ذلك وقول أبي هريرة، وصح عنه ذلك حينما قال كما في صحيح مسلم: **﴿اقرأ بها في نفسك﴾**.

وروى جابر: أنه قال: **﴿لا صلاة لمن لم يقرأ بالفاتحة إلا أن يكون خلف الإمام﴾**، وهذا صحيح عن جابر.

أما عن ابن عمر وابن عباس، فإنه اختلفت الروايات عنهما، وما جاء فيه من رواية صحيحة لا تفيد فائدة صريحة على وجوب الإنصات وترك الفاتحة

لكننا نقول: صح عن عمر، وقد قال ﷺ: **﴿إن يطيعوا أبا بكر وعمر يرشدوا﴾**

ومن المعلوم أن هذه المسألة قد أُلِّف فيها التصانيف، فمن العلماء من أُلِّف كتاباً كبيراً في أن القراءة خلف الإمام لا تجب، ومن العلماء من أوجب قراءة الفاتحة في حق الإمام، وأُلِّف في ذلك كتبٌ، والحمد لله الذي يسر وهدي، وكل على خير، وقال الله تعالى: **﴿فَبِهْدَاهُمُ اقْتَدِهْ﴾** [الأنعام: 90].

لكن المسألة مما يسع فيها الخلاف، فإن قرأ المأموم خلف الإمام بحيث لا يؤدي وقرأ في نفسه، فالحمد لله، فإن شق ذلك عليه بحيث يرفع صوته ويؤدي فنقول: لا تقرأ، لأن قراءتك هنا تؤدي المصلين، وقد قال ﷺ ﴿مَالِي أَنَا نَزَعُ الْقُرْآنَ، فَانْتَهَى النَّاسُ عَنِ الْقِرَاءَةِ﴾ يعني عن القراءة في غير الفاتحة.

* متى يقرأ المأموم الفاتحة؟

يقرأ المأموم في إسرار إمامه، ويقرأ إذا لم يسمع إمامه، ولا فرق بين أن يسبق المأموم إمامه بالفاتحة، أو بعد الفاتحة، وعلى هذا فإذا كبر الإمام ثم كبر المأموم، ثم قرأ المأموم الفاتحة قبل إمامه لا حرج في ذلك، وهو قول أكثر أهل العلم.

أكثر أهل العلم: على أن للمأموم أن يقرأ الفاتحة في السرية أو الجهرية قبل إمامه فإن شرع الإمام بالفاتحة فإنه يسكت، فإن أكمل الإمام الفاتحة فإنه يكمل من حين توقف عند الآيات التي توقف فيها.

◀ إذا غلب على ظن المأموم أنه لا يستطيع أن يقرأ الفاتحة؟ فهل نقول: يستفتح ويتعوذ ويسمّل ثم يقرأ الفاتحة أو لا يقرأ؟

يعني جاء المأموم والإمام يجهر بالقراءة فهل نقول: يستفتح ويتعوذ ويسمّل ثم يقرأ الفاتحة أو لا يقرأ؟

الذي يظهر، والله أعلم أن الواجب إذا ضاق، فإنه لا يستعمل إلا الواجب، فنقول: لا يستفتح ولكنه يسمل ويقرأ الفاتحة.

والغريب أن الحنابلة قالوا: إن المأموم لا يقرأ خلف الإمام، لكنهم قالوا: يستفتح ويستعيد ويسمّل.

المفترض أن الفاتحة أولى من دعاء الاستفتاح، وأولى من التعوذ والبسملة، الراجع - والله أعلم - أنه لا يستفتح إذا ضاق عليه الوقت، ولكنه يشرع: بسم الله الرحمن الرحيم، ثم يقرأ بعد ذلك الفاتحة.

* مسألة متابعة الإمام

الواجب على المأموم أن يتابع إمامه.

الدليل: قوله ﷺ كما في صحيح مسلم من حديث أبي موسى: ﴿إِذَا كَبَّرَ فَكَبِّرُوا وَلَا تَكْبُرُوا حَتَّى يَكْبُرَ، وَإِذَا رَكَعَ فَارْكَعُوا وَلَا تَرْكَعُوا حَتَّى يَرْكَعَ﴾

وهذا يدل على أن المشروع في حق المأموم هو متابعة إمامه، والمتابعة معناها ألا يسابق إمامه، ولا يتأخر عن إمامه، ولا يوافق إمامه.

هذه المسألة أربع أحوال:

❖ الحالة الأولى: المتابعة: وهذا هو المشروع.

الدليل: ﴿فَإِذَا كَبَّرَ فَكَبِّرُوا﴾، دل ذلك على أن الترتيب مع المتابعة والتعقيب، وهذا هو المتابعة مع التعقيب، لأن الفاء تفيد الترتيب مع التعقيب، فلا يتأخر، وهذا هو المشروع، وهو السنة، وهو الذي أمر به ﷺ وهو الواجب.

❖ الحالة الثانية: المسابقة: بأن يسابق المأموم إمامه

◀ مسابقة المأموم إمامه تختلف مما لو كان ركوع أو كان غير الركوع.

أولاً: المسابقة في الركوع

◀ تختلف فيما لو سابقه إلى الركن، أو سابقه بالركن.

سابقه إلى الركن: أن يركع قبل إمامه، لكنه يوافق إمامه وهو راكع، فيركع المأموم ثم يركع إمامه.

سابقه بالركن: أن يركع المأموم ثم يرفع ولما يركع الإمام بعد

الأول: المسابقة إلى الركن:

الحنابلة: إن من ركع أو سجد قبل إمامه، فعليه أن يرجع فيركع بعد إمامه، سواء فعل ذلك عمداً أو جهلاً.

◀ فمن ركع أو رفع قبل إمامه عالماً متعمداً، فهو آثم **باتفاق الفقهاء.**

الدليل 1: لقوله ﷺ ﴿فَلَا تَخْتَلَفُوا عَلَيْهِ﴾

الدليل 2: لقوله ﷺ كما في الصحيحين من حديث أبي هريرة: ﴿أما يخشى الذي يرفع رأسه قبل إمامه أن يحول الله صورته صورة حمار﴾ فهذا يدل على عظم شأن المخالفة، وأن المأموم يجب أن يتابع إمامه، ولهذا قال ﷺ: ﴿إني إمامكم فلا تسبقوني بالركوع ولا بالسجود ولا بالانصراف﴾ كما في حديث أنس وزوي نحوه من حديث أبي الدرداء.

﴿ إن سابق المأموم إمامه إلى الركن متعمداً .

1. **الأئمة الأربعة:** أن الفعل المتعمد لا تبطل صلاته عندهم في الجملة .

2. **خلافاً لابن حزم:** فإنه أبطل الصلاة.

3. **مذهب الحنابلة:** إن ركع قبل إمامه أو رفع قبل إمامه متعمداً فهو آثم، ويجب عليه أن يعود ليركع بعد إمامه فيوافقه، فإن لم يفعل بطلت صلاته، لأنه لم يدرك الركوع مع الإمام.

﴿ إن سابق المأموم إمامه إلى الركن وكان جاهلاً أو ناسياً

إن كان جاهلاً أو ناسياً بأن ركع قبل إمامه ثم رفع ولم يعلم، يظن أن إمامه ركع. فالصحيح وهو قول أكثر أهل العلم خلافاً للرواية الأخرى عند الحنابلة أن صلاته صحيحة، ولا يلزمه أن يصحح، لكن التصحيح سنة، يعني مثل: ركع فتذكر أو علم أن الإمام لم يركع، فإنه يرفع ليركع، فهذا الركوع عن جهل. ولكن لو استمر صلاته صحيحة، لكن الأفضل إذا علم أن يصحح.

خلاصة

إن كان متعمداً فهو آثم، لكنه يجب عليه أن يعود ليركع بعد إمامه فيوافقه في الركوع، ويوافقه في الرفع بعد ذلك، فإن لم يفعل بطلت صلاة المتعمد. وأما الجاهل فيستحب له أن يعود.

الثاني: المسابقة بالركن:

﴿ إن فعل ذلك متعمداً

1. **الحنابلة:** إن ركع قبل إمامه ورفع قبل إمامه عالماً متعمداً بطلت صلاته

2. **الجمهور:** لا تبطل ولكن يأثم

الذي يظهر - والله أعلم - أن مسابقة المأموم إمامه بالركن إذا لم يصحح تبطل صلاته، لأنه ما فائدة المتابعة؟ ولهذا قال: ﴿فلا تسبقوني بالركوع﴾

وقال: ﴿فلا تختلفوا علي﴾ وقال: ﴿أما يأمن الذي يرفع رأسه قبل الإمام أن يحول الله صورته صورة حمار﴾ هذا فيما إذا سبقه بالركن فإن صلاته تبطل.

﴿ إن فعل ذلك جاهلاً أو ناسياً

صورته: إمام يقرأ سورة، فقرأ سورة سجدة فقال: "الله أكبر"، فهو ساجداً، المأموم من الخلف لم يعلم فركع، هذا الركوع جهل، مسابقة لإمامه جهل، فقال الإمام: "الله أكبر"، فرفع، فالمأموم يظن أنه رفع، قال: "سمع الله لمن حمده، ربنا ولك الحمد"، فقال الإمام: "الله أكبر". ليركع، فسجد المأموم، فلما قال: "سمع الله لمن حمده"، فالمأموم سبق إمامه بركنين.

الحنابلة يقولون: إن فعل متعمداً بطلت صلاته، وإن كان جاهلاً أو ناسياً وجب عليه أن يعود ليركع ويرفع بعد إمامه، ويكون الفعل الأول لاغٍ، فإن لم يفعل، يقولون: بطلت الركعة، وليست الصلاة.

الراجح: أنه إن كان متعمداً بطلت صلاته، وإن كان جاهلاً أو ناسياً، فلا أثر لهذه الاختلاف .

لأن الرسول ﷺ يقول: ﴿إن الله تجاوز لأمتي الخطأ والنسيان، وما استكرهوا عليه﴾ وفي رواية ﴿عُفي لأمتي الخطأ، والنسيان، وما استكرهوا عليه﴾

وعلى هذا فالراجح وهو مذهب جماهير أهل العلم. " هذا فيمن سبق إمامه جاهلاً أو ناسياً "

ثالثاً: المسابقة بتكبير الإحرام

مذهب عامة أهل العلم: المأموم إذا سبق إمامه بتكبير الإحرام، فإن صلاته لا تنعقد، بل حكى بعضهم الإجماع على ذلك، ولا إشكال في ذلك؛ لأنه لم يدخل مع إمامه أصلاً.

ثانياً: المسابقة بالتسليم

الدليل: قال الرسول ﷺ: ﴿ فلا تسبقوني بالركوع ولا بالسجود ولا بالانصراف ﴾ والمقصود بالانصراف: المقصود الأعظم هو السلام

﴿ إن كان المأموم متعمداً لمسابقة إمامه بالتسليم. ﴾

1. الحنابلة: لا تصح صلاته متعمداً.

2. الجمهور: تصح صلاته، لكنه آثم.

الذي يظهر - والله أعلم - أن المتعمد لا تصح صلاته؛ لأنه خالف المأمور متعمداً.

﴿ إن كان المأموم جاهلاً أو ناسياً في مسابقة إمامه بالتسليم: ﴾

الراجح - والله أعلم - أنه تصح صلاته، ولكن يُشرع له أن يعود فيسلم بعد سلام إمامه، فإن كان مسبوقاً، بحيث يكون لم يعلم. فسلم قبل إمامه ولم يعلم أنه فاتته ركعة فإنه يسجد للسهو، وإن كان غير مسبوق فإن الإمام يتحمل سجود سهوه، والله أعلم.

❖ الحالة الثالثة: الموافقة

الموافقة: بأن يركع مع إمامه، ويسجد مع إمامه، ويرفع مع إمامه.

صورته: إذا سلم الإمام، شرع في السلام، تجد أن بعض المأمومين يسلم معه، فهذا مكروه كراهية شديدة، وهذا هو مذهب عامة أهل العلم

الدليل: لأن النبي ﷺ يقول: ﴿ فلا تسبقوني ﴾ ومن المعلوم أن كلمة ﴿ فلا تسبقوني ﴾ بدلالة اللزوم تفيد أيضاً ولا توافقني.

ذهب بعض أهل العلم وهذا قال به بعض فقهاء الحنابلة، وبعض فقهاء الشافعية: إلى أن الموافقة مع الإمام تبطل به صلاته

الراجح - والله أعلم - هو قول عامة أهل العلم: أن الصلاة صحيحة لأنه لم يحصل مخالفة، وإن كان المخالفة من باب اللزوم، فإنه خالف وفعل فعلاً مكروهاً أو محرماً، لقوله ﷺ: ﴿ إذا كبر فكبروا، ولا تكبروا حتى يكبر ﴾، دليل على النهي عن المسابقة، والنهي عن الموافقة.

❖ الحالة الرابعة: المخالفة.

المخالفة: أن لا يتابع إمامه فيركع الإمام ثم يرفع، والمأموم باق

﴿ إن كان ذلك متعمداً ﴾

مذهب الحنابلة: ركع الإمام ورفع والمأموم لم يفعل بطلت صلاته، وهو الراجح.

﴿ إن كان جاهلاً ﴾

1. الحنابلة: إن كبر الإمام ثم رفع والمأموم لم يفعل وكان جاهلاً أو ناسياً بطلت الركعة

2. مذهب الجمهور: أنه إن كبر فركع ثم رفع فإن صلاته صحيحة

هذا الذي يظهر - والله أعلم - أنه إن ركع المأموم ثم رفع فإن صلاته صحيحة، ولا تبطل الركعة، لأنه جاهل أو ناسٍ.

* مايسن للإمام في الصلاة

1) يسن للإمام ألا يشق على المأموم في صلاته

الدليل 1: ما ثبت في صحيح مسلم من حديث أبي مسعود البديري أن النبي ﷺ قال له رجل: يا رسول الله إني لأتأخر عن صلاة الفجر من أجل فلان، مما يطيل بنا. - قال أبو مسعود البديري - فما رأيت رسول الله ﷺ قد غضب في موعظة قط أشد مما غضب يومئذ، ثم قال ﷺ: ﴿أيها الناس، إن منكم منفرين، فأياكم أم الناس فليخفف، فإن من ورائه الضعيف والكبير وذا الحاجة﴾

الدليل 2: قال ﷺ: كما في الصحيحين من حديث أنس: ﴿إني لأدخل الصلاة وأنا أريد أن أطيل بها فأسمع بكاء الصبي فأخفف من وجد أمه عليه﴾ أو ﴿شفقة لأمه عليه﴾ وهذا يدل على أن النبي ﷺ كان رحيماً حتى في عبادته لأجل ألا يشق على المأمومين.

الدليل 3: قال النبي ﷺ: حينما رأى معاذاً يطيل الصلاة: ﴿معاذ أنت فتان فتان، اقرأ - يعني في العشاء - بسبح اسم ربك الأعلى، والليل إذا يغشى والشمس وضحاها ونحوها﴾ وهذا يدل على أن الأصل أن الإمام لا يطيل، يشق على المأمومين.

خاصة إذا كان المسجد مسجد سوق، أو كان المسجد مسجد طرقات، فإنه لا ينبغي للإمام أن يشق ذلك على الناس، فإن الغالب في مساجد السوق أو مساجد الطرقات أن الذي يصلي معه هو ذا الحاجة، فعلى هذا لا ينبغي له أن يطيل.

◀ وبعض الأئمة - يقول: اجعله يبقى عندنا، هو ما عنده شغل، لأنه إذا صلى سوف يذهب إلى عمله، ويفتح الدكان، ويشغل بالصفق بالأسواق، قلنا: هذا هو صاحب الحاجة.

◀ ولهذا: قصة الأعرابي الذي صلى خلف معاذ - رضي الله عنه - فلما رأى معاذ استفتح بسورة البقرة في صلاة العشاء، انصرف الرجل فصلى وحده، فقال معاذ: هذا منافق، قال الرسول ﷺ: ﴿معاذ أنت فتان فتان﴾، ثم جاء الأعرابي فقال يا رسول الله: إنا أصحاب نواضح. يعني: أصحاب إبل تنضح الماء، تخرج الماء من الأرض، ونجمع الماء، فإذا الماء قد استجمع ومعاذ يطيل بنا، فلربما فاض الماء، وأثر ذلك على مزارعنا، وهذا أمور دنيا. فينبغي للإمام ألا يشق على المأمومين.

◀ هل إذا طُلب من الإمام ألا يشق على المأمومين فهل هذا يجعله يسرع في الصلاة؟

مطالبة الشرع الإمام ألا يشق على المأموم ليس معنى ذلك ألا يؤدي الأركان والمستحب في صلاته، فإن الملاحظ عند بعض المصلين ببالغ في السرعة بحيث لا يستطيع المأموم أن يؤدي أدنى الكمال، ما يستطيع أن يقول: سبحان ربي الأعلى ثلاثاً. فما بالكم إذا كان لا يستطيع أن يؤدي واحدة. ولهذا قال العلماء: إذا لم يستطع المأموم أن يؤدي الأركان أو الواجبات مع إمامه، جاز له أن ينفصل عنه.

◀ وإنك لتعجب حينما تجد بعض الأئمة صلاته خفيفة جداً حتى إن صلاة العشاء الرباعية لا تتجاوز خمس دقائق، أي صلاة هذه؟! هذه ليست بصلاة، هذه هذ وسرعة، يقرأ هذاً ويركع نقرأ، وهذا منهي عنه

فإن النبي ﷺ نهى عن السرعة، وقال: للمسيء في صلاته ﴿ارجع فصل فإنك لم تصل﴾، ولهذا ينبغي أن تكون صلاتنا تنهانا عن الفحشاء والمنكر، ولا يتأتى هذا إلا إذا فعلنا كما فعل النبي ﷺ، على الوجه الذي فعل، بالصفة التي فعل

ولهذا يقول أنس: ﴿إني لآلو أن أصلي بكم كما رأيت رسول الله ﷺ يصلي بنا﴾ الذي أمر بالتخفيف انظر ماذا يصنع

قال ثابت البناني: ﴿ولقد كان أنس يصنع شيئاً لا أراكم تصنعونه، إن كان ليرفع رأسه من الركوع حتى ينتصب قائماً، حتى يقول القائل: قد نسي وإذا رفع رأسه من السجود انتصب جالساً، حتى يقول القائل: قد نسي﴾

وهذا يدل على أن النبي ﷺ الذي أمر بالتخفيف ليس معنى ذلك أن يسارع في القراءة، ويسارع في الركوع بحيث لا يخشع المأموم، ولا يُناجي ربه في الدعاء، فإن المأموم بحاجة إلى أن يسجد بين يدي الله، يدعوه ربه، ليتضرع إليه - سبحانه - وهذا هو المطلب.

(2) يستحب أن تكون الركعة الأولى أطول من الركعة الثانية

الدليل: ما جاء في حديث أبي قتادة: ﴿ويطيل في الأولى أكثر من الثانية﴾

الدليل 2: ماجاء عند مسلم من حديث أبي سعيد الخدري: ﴿إن كانت صلاة الظهر لتقام، فيذهب الذاهب إلى البقيع، فيقضي حاجته، ثم يأتي فيتوضأ ورسول الله ﷺ في الركعة الأولى﴾ وهذا يدل على أن النبي ﷺ كان يطيل .

ولو عوّد الإنسان نفسه بأن يتنوع في قراءته لكانت صلاته فيها نوع من الخشوع، لكن المشكلة أن بعض الناس مجرد أنه يكبر، تجده يقرأ الفاتحة وهو لا يشعر، ثم بعد ذلك يقرأ بعض قصار السور، يعرف سورة، وسورتين ، دائماً يرددها، بحيث لو قلت له: ماذا قرأت بعدما سلمت؟ ربما لا يستشعر ذلك -والعياذ بالله-.

ولهذا، هذا خشوع يجب أن يحافظ عليه الإنسان، ولهذا قال ﷺ ﴿أول ما يُرفع من دينكم الخشوع﴾ والحديث تكلم فيه بعض أهل العلم.

﴿ إذا ركع الإمام، فهل يستحب أن ينتظر حتى يُدرك المأموم أم لا يستحب؟

صورته: إمام ركع، فدخل الناس، هل يشرع للإمام أن ينتظر المأموم أم لا؟

1. **بعض الشافعية كالغزالي وغيره:** بالغ في الإنكار على الانتظار

قال: إن الإمام إذا انتظر المأموم وهو راكع فيخشى أن يكون ذلك قد أدخل حظه بينه وبين الله بحظ المأموم والمخلوق،

قال: أن هذا محرم، لأن الإمام إذا انتظر فقد أدخل الصلاة بحق المأموم فهذا لا يجوز. وهذا بلا شك ليس بجيد،

2. **مذهب الجمهور:** أن ذلك لا بأس وهذا هو **الراجح**

ولهذا الرسول ﷺ عندما كان يطيل الركعة الأولى في حديث أبي سعيد عند مسلم لأجل أن يُدرك الصحابة، وعمر -رضي الله عنه- حينما كان يقرأ في الفجر بسورة يوسف لأجل أن يتابع الناس ويدركوا قراءة عمر.

وقد جاء عند ابن أبي شيبة من حديث محمد بن جحادة: ﴿أن النبي ﷺ كان إذا ركع انتظر حتى لا يسمع وقع قدم﴾

وهذا الحديث حسنه بعض المتأخرين، **والراجح -والله أعلم-** أن الحديث ضعيف، والله أعلم.

✱ **مسألة استئذان المرأة زوجها لذهاب إلى المسجد**

إذا استأذنت المرأة زوجها في حضور المسجد، فلا بأس، فلا يمنعه إذا خرجت محتشمة ومأمون خطرهما، وليست من ذوات الخدور، يعني ليست صغيرة، فلا بأس ألا يمنعه، ولا ينبغي أن يمنعه

الدليل: قوله ﷺ ﴿لا تمنعوا إماء الله مساجد الله، وبيوتهن خير لهن﴾

ولهذا لما قيل لامرأة عمر: "ما لك لا تصلين في بيتك وأنت تعلمين أن عمر يحب ذلك، قالت: لو كان يحب لمنعني، قال: إنك تعلمين أن عمر لا يمنعه وقد قال ﷺ ﴿لا تمنعوا إماء الله مساجد الله﴾".

فكان عمر من غيرته لا يحب لامرأته أن تخرج إلى الصلاة، ولكنه لا يريد أن يخالف سنة النبي ﷺ

فهذا يدل على أن المرأة المشروع في حقها أن تصلّي في بيتها، ولهذا أمرها النبي ﷺ تصلّي في قعر بيتها، وأمرها أن تصلّي في حجرتها، قال: ﴿وصلاتك في

بيت أفضل من صلاتك في حجرتك﴾

المقصود البيت: الذي تبنت فيه، وليس البيت الذي عندنا البيت الكبير، فدل ذلك على أن صلاة المرأة في غرفتها التي تنام فيه أفضل من صلاتها في غيرها مثل ما يسميه نحن الصلاة وغير لذلك، لأن ذلك أكثر خشوعاً وأخلص وادعى لهذا.

أما إذا كانت متبرجة، فقد قال ﷺ ﴿إذا شهدت إحداكن المسجد فلا تمس طيب﴾ وهذا محرم عليها، أو كان ذلك فيه زحام للرجال

ولهذا قالت عائشة: ﴿لو رأى رسول الله ﷺ ما أحدث النساء بعد، لمنعهن المساجد﴾ وهو إذا كان فيه اختلاط وخلطة، ومشقة بحيث ربما يشق ذلك

على المصلين في الزحام، فالأولى بالمرأة ألا تذهب.